

عسكري جديد في قصر بعدا خيار مريح للعديد من الأطراف

العماد جوزيف عون

هل يكون هو الحل في لبنان؟



● علاقة العماد عون بالطبقة السياسية "طبيعية" مع مختلف مكوناتها، رغم أنه عندما وصل إلى موقعه، قبل يومها إن ذلك مكافأة على وقوفه إلى جانب الرئيس عون وتياره.



● ويبقى الجيش هو الحل" عنوان يعود إلى الواجهة، على ضوء استفحال الأزمة السياسية التي يتخبط بها لبنان نتيجة فشل الحريري بتشكيل الحكومة العتيدة.

صلاح تقي الدين
كاتب لبناني

على ضوء استفحال الأزمة السياسية التي يتخبط بها لبنان نتيجة فشل الرئيس سعد الحريري بعد أكثر من ثمانية أشهر على تكليفه بتشكيل الحكومة العتيدة، عادت إلى الواجهة عناوين كثيرة كانت قد راجت أثناء الحرب الأهلية مثل "ويبقى الجيش هو الحل"، لتتكرر الاهتمام في شخصية قائد الجيش العماد جوزيف عون الذي برهن منذ توليه قيادة الجيش في مارس 2017 عن سلوكية لا يعلوها غبار ومناقبية مجبولة بحنكة حوله إلى شخصية مطروحة بقوة لترؤس حكومة انتقالية تكون مهمتها إنقاذ وإصلاحية تشرف على الانتخابات النيابية المقررة في الربع المقبل وبعدها الانتخابات الرئاسية التي من المقرر أن تجرى بين سبتمبر وأكتوبر من العام المقبل. وشعار "يبقى الجيش هو الحل" عنوان كتاب وضعه العميد الركن فؤاد عون نائب رئيس الأركان للتجهيز في 11 من أغسطس 1988 عند استفحال أزمة الانتخابات الرئاسية التي كانت مقررة لاختيار بديل عن الرئيس السابق أمين الجميل الذي شارفت ولايته على الانتهاء، لكن العميد عون في حينها كان يروج للعماد قائد الجيش ميشال عون شخصياً وليس للجيش كمؤسسة مترابطة ومتناسكة في وقت كانت فيه معظم الألوية متشرذمة ومحسوبة على الأطراف السياسية التي كانت تهيمن على المناطق المنتشرة فيها.

الدرع الواقي والواقع الجديد

الواقع اليوم يختلف عما كان عليه في العام 1988، فالجيش أصبح مؤسسة مترابطة حاول العماد عون ومن قبله قادة الجيش الذين أشرفوا على بثائه بعد الحرب الألفية السياسية عنده قدر الامكان ونجحوا إلى حد معين، وأثبت مناقبية وقدرة قتالية اكتسبها بالتدريب الجاد وعندها بالدم الذي سالت نتيجة خوضه حرب الحدود الشرقية والشمالية في وجه الإرهابيين الذين تسللوا إلى لبنان نتيجة الحرب السورية وتوجهاً بالانتصار الذي حظي بإشادة معظم الدول العربية والغربية.



كثيرون في لبنان يعتبرون أن الرئيس الفرنسي ومن خلال استقباله لقائد الجيش إنما يفتح ملف الانتخابات الرئاسية، ولا يكون بذلك قد تجاوز احتمالات تكليف عون برئاسة حكومة انتقالية للإشراف على الانتخابات فحسب، بل تعادها إلى مواجهة أسماء مارونية طامحة

ومنذ بدء الانتفاضة الشعبية في أكتوبر 2019 اتجهت الأنظار كلها صوب الجيش اللبناني وطريقة تعامله مع هذه الانتفاضة الشعبية التي تطالب بتغيير المنظومة الحاكمة ومحاسبية "كل يعني كل" وإطلاق الشعارات التي تشيد بالجيش وتتعهد بالوقوف إلى جانبه وتطالبه بالإسكاف بزمام السلطة، لكن كل هذه الدعوات والشعارات لم تدفع يوماً العماد عون إلى التخلي عن مناقبيته وتمسكه بالترابعية التي تجعله تحت أوامر السلطة السياسية المتمثلة في رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء. ومع تدهور سعر صرف الليرة اللبنانية وارتفاع أسعار المواد الغذائية والمحروقات بشكل كبير وفقدان الضباط والجنود لأكثر من 80 في المئة من قيمة رواتبهم، بدأت الأزمة المعيشية تترى بظلالها القاتمة على المؤسسة العسكرية وكثرت الأخبار حول تخلف العديد من

الاقصى لن تشكل تهديداً لأمن إسرائيل الذي هو فوق كل اعتبار بالنسبة إلى هذه الدول، إلى جانب التدريبات المكثفة التي خضع لها عناصره لمواجهة الارهاب الذي انتشر في المناطق الحدودية المتاخمة لسوريا، وأبراج المراقبة المزودة بتقنيات حديثة والتي نصبت على هذه الحدود. وفي ظل انسداد أفق تشكيل حكومة تتولى مهمة إنقاذ الكيان اللبناني من الإحتراف الذي ألمّ به نتيجة ممارسات الفساد الطويلة وانغماس أهل المنظومة الحاكمة بخلافات شخصية وتناقض التهم بالتعطيل، سرت في الأيام والأسابيع القليلة الماضية مداولات حول اللجوء إلى تشكيل حكومة انتقالية والاستعاضة عن حكومة المهمة التي طرحتها مبادرة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، على أن تتولى هذه الحكومة الإشراف على الانتخابات النيابية المقبلة والتي تجرى في موعدها على أمل أن تكون بادرة التغيير المطلوب من خلال إيصال وجوه شابة طموحة ونظيفة إلى الدوة البرلمانية لكي تبدأ عمليات الإصلاح المنشود.

موقف حزب الله

لكن في ظل الأزمة الكبيرة التي سيرتها أي رئيس مقبل للبنان والتي خلفها وجود "عسكري" في قصر بعدا لم يلفت إلى اللبنانيين على اعتبار أنه "بني السكك" بل كان جل "عهد" يحاول توريث السلطة إلى صهره، ولا يزال يعاند لأسباب معلومة ومجهولة في مساعدة الرئيس الحريري على تشكيل حكومة جديدة، فإن الأنظار تتجه إلى العماد جوزيف عون على أن يتمكن من قيادة سفينة الإنقاذ خصوصاً أنه سيكون مدعوماً بشكل كبير من قبل الولايات المتحدة التي تعرفه حق المعرفة من خلال الزيارات العديدة التي قام بها قائد القيادة الوسطى في الجيش الأمريكي إلى لبنان، والمعلومات التي لا شك أن السفارة دوروثي شيا ومن قبلها السفارة إليزابيت ريتشارد قد أبلغتها إلى واشنطن حول التعامل "السلس" معه، ناهيك عن الدعم الفرنسي الأخير والدعم العربي الذي يمكن القول إنه تجلّى في استقبال سفير خادم الحرمين الشريفين في لبنان وليد البخاري لعون في منزله في البرزة في سابقة لم تحدث من قبل. وأساط حزب الله الذي يحكم قبضته على لبنان من خلال التحكم بالمسارات والسلم مع إسرائيل، تقول إنها مرتاحة إلى التعامل مع عون، وإنها مرتاحة أكثر إلى نتائج زيارته إلى فرنسا، رغم الشكوك الكثيرة التي تختبئ من سلوك واشنطن وباريس حيال الجيش اللبناني من حيث الإشادة الدائمة به وخضه بالدعم دون سواه من مؤسسات الدولة الرسمية.

لا يبدو الجنرال جوزيف عون حالياً متشغلاً بمستقبل سياسي قد يكون أو لا يكون طامحاً للعبه، فأولوبته المطلقة هي العبور من هذه الأزمة بأقل الأضرار الممكنة على المؤسسة التي يقودها، وهو يدرك أن استمرار هذه الأزمة قد يطيح بالسلم الأهلي وهو لن يقف حينها، بالتأكيد، موقف المتفرج.

الاقصى لن تشكل تهديداً لأمن إسرائيل الذي هو فوق كل اعتبار بالنسبة إلى هذه الدول، إلى جانب التدريبات المكثفة التي خضع لها عناصره لمواجهة الارهاب الذي انتشر في المناطق الحدودية المتاخمة لسوريا، وأبراج المراقبة المزودة بتقنيات حديثة والتي نصبت على هذه الحدود. وفي ظل انسداد أفق تشكيل حكومة تتولى مهمة إنقاذ الكيان اللبناني من الإحتراف الذي ألمّ به نتيجة ممارسات الفساد الطويلة وانغماس أهل المنظومة الحاكمة بخلافات شخصية وتناقض التهم بالتعطيل، سرت في الأيام والأسابيع القليلة الماضية مداولات حول اللجوء إلى تشكيل حكومة انتقالية والاستعاضة عن حكومة المهمة التي طرحتها مبادرة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، على أن تتولى هذه الحكومة الإشراف على الانتخابات النيابية المقبلة والتي تجرى في موعدها على أمل أن تكون بادرة التغيير المطلوب من خلال إيصال وجوه شابة طموحة ونظيفة إلى الدوة البرلمانية لكي تبدأ عمليات الإصلاح المنشود.

ومن الشروط التي يتم تداولها حول شكل الحكومة أن تكون برئيسها وأعضائها من غير المرشحين إلى الانتخابات النيابية، وبدأت بورصة الأسماء ترتفع وتنخفض وفقاً لدرجة حرارة النقاشات الجدية المتعلقة بالحكومة العتيدة، ووسط ذلك كله جاءت زيارة رسمية لقائد الجيش إلى فرنسا لتزيد من حرارة المداولات تبعا لطبيعة الاستقبال غير العادية التي حظي بها الجنرال عون في العاصمة الفرنسية.

أثارت هذه الزيارة ردود فعل لافتة لما انطوت عليه من إشارات فرنسية وربما دولية حيال الأزمة في لبنان، حيث كان لافتاً استقبال ماكرون للعماد عون في قصر الإليزيه، بما اعتبر "سابقة" لا يمكن إلا أن يكون لها مقاصد وأهداف، حيث أن تجاوز ماكرون للبروتوكول واستقباله

"موظفاً" لبنانياً برتبة قائد جيش يكشف البات جديدة في تعامل باريس مع ملف لبنان. واعتبر كثيرون في لبنان أن الرئيس الفرنسي ومن

هذه المواد نتيجة الثورة التي انطلقت في مارس 2011 ضد النظام السوري. لكن علاقة عون بالطبقة السياسية كانت "طبيعية" مع مختلف مكوناتها رغم أنه عندما وصل إلى الموقع الأول في المؤسسة العسكرية، قبل يومها إن ذلك مكافأة على وقوفه إلى جانب الرئيس ميشال عون وتياره السياسي منذ أن كان "فخامة الجنرال" قائداً للمؤسسة العسكرية وتأييده الكامل له.

لكن العارفين بواطن الأمور يشهدون بقائد الجيش الحالي خصوصاً بعد معالجته للأزمة الكبيرة التي كانت ستحل بالبلاد نتيجة الحادثة المشؤومة التي شهدتها منطقة قبرشمون في الجبل عندما تواجه مناصرون للحزب التقدمي الاشتراكي وأخرون تابعون للوزير السابق صالح الغريب ومن خلفه رئيس الحزب الديموقراطي اللبناني الأمير طلال أرسين، حيث وقع قتلى وجرحى من الجانبين وكادت البلاد تدخل في نفق مظلم دموي كبير لولا حكمة قاد الجيش الذي تصرف بعقلانية واضحة ووقف بوجه القرارات "الانتقامية" التي أراد رئيس الجمهورية ووزير الدفاع اتخاذها بحق الاشتراكيين ودعماً لفريق الأرسلايين.

وتقول مصادر معنية لصحيفة "العرب" أنه لدى بدء الاجتماع الطارئ لمجلس الدفاع الأعلى الذي انعقد لبحث ذبول ما يعتقد رئيس الجمهورية أنه كان كميناً نصبه الاشتراكيون لصهره وولي عهد الجمهورية رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل في قبرشمون، دخل رئيس الجمهورية ووجه غضب واضح كلما

إلى قائد الجيش طالباً منه دهم مناطق تواجد "الاشتراكيين" وسوقهم إلى السجن بالقوة، لكن قائد الجيش نبه إلى



الجيش اللبناني يحظى منذ نهاية الحرب الأهلية باهتمام ورعاية واضحين من الدول الغربية والعربية المعنية، حتى أن مجموع المساعدات التي قدمتها تلك الدول إليه يفوق بأضعاف كبيرة ما تصرفه عليه الحكومة اللبنانية

خطورة هذا الأمر وأنه قد يتسبب في نشوب حرب أهلية، وناصحاً بعدم الإقدام على مثل هذه الخطوة، فكان كلامه موضع تقدير جميع المشاركين في الاجتماع، طبعاً باستثناء رئيس الجمهورية ووزير الدفاع آنذاك إلياس أبو صعب، وتمت الاستعاضة عن طلب رئيس الجمهورية بترك المسألة للقضاء وأن يصار إلى حلها على طريقة "تبويس اللحن" وطى صفحتها بعد أن يأخذ العدل مجراه.

وحظي الجيش اللبناني منذ نهاية الحرب الأهلية باهتمام ورعاية واضحين من الدول الغربية والصديقة، خصوصاً الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وبريطانيا، ناهيك عن الدول العربية الشقيقة، فكان مجموع المساعدات التي قدمتها هذه الدول إلى المؤسسة العسكرية يفوق بأضعاف كبيرة ما تصرفه الحكومة اللبنانية المتطورة والأسلحة والذخائر التي تبذلها

إلى قائد الجيش طالباً منه دهم مناطق تواجد "الاشتراكيين" وسوقهم إلى السجن بالقوة، لكن قائد الجيش نبه إلى



مهمة الإنقاذ المستحيلة وكثيراً ما تلقى على الجيش اللبناني تهمة التقصير في مراقبة الحدود البرية مع سوريا التي تشهد عمليات تهريب موصوفة بغطاء واضح من "حزب الله" حيث تدهور سعر صرف الليرة والمحروقات والمواد الغذائية المدعومة وهي تعبر من الحدود غير الشرعية باتجاه سوريا التي تعاني من نقص في

موظفاً" لبنانياً برتبة قائد جيش يكشف البات جديدة في تعامل باريس مع ملف لبنان. واعتبر كثيرون في لبنان أن الرئيس الفرنسي ومن

